التقرير السنوي للآداء

لسنة2020

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

سبتمبر 2021

المحور الأول : التقديم العام

1.نتائج الأداء لسنة 2020:

1-1 إستراتيجية المهمة و أولوياتها :

مهمة الشؤون المحلية و البيئة هي التي تضبط السياسة العامة للدولة في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة و اللامركزية و الحوكمة المحلية و تتابع وضعها حيز التنفيذ .

وتسهر على إدماج المفاهيم و المبادئ المتعلقة بحماية البيئة و إستدامة التنمية ضمن السياسات والإستراتيجيات و التخطيط على الصعيد الوطني و المحلي و في العمليات الإنمائية. كما ترمي إلى وضع سياسات وإستراتيجيات و مخططات و أطر عمل لدعم و تشجيع الحفاظ على البيئة و حمايتها و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنهوض بالمنظومة القانونية لحماية البيئة و المحافظة على الطبيعة وتقوية المواطنة البيئية من خلال برامج التربية و التحسيس و التواصل .

كما تعمل على تكريس الأحكام الدستورية المنصوص عليها بالباب السابع من الدستور و المتعلقة بالسلطة المحلية .كما تساهم الوزارة عبر مصالحها المركزية و الجهوية و مؤسساتها في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 المنبثقة عن الخطة الأممية للتنمية المستدامة التي تم إعتمادها في 25 سبتمبر 2015 من قبل 193 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة و من ضمنها تونس و التي حددت 17 هدفا للتنمية المستدامة إلتزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيقها في أفق 2030 .

و يمكن حوصلة أهم الإنجازات في المجالات التالية :

- وضع خارطة طريق لتنزيل المسار اللامركزي و مواصلة إستصدار النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية وإرساء دعائم النظام المالي الجديد ,
- تدعيم قدرات الجماعات المحلية وخاصة البلديات ودعمها بالموارد المالية والبشرية و اللوجستية
- دفع الاستثمارات البلدية والجهوية خاصة بالبلديات الجديدة (86 بلدية) والتي تم توسيع مجالها الترابي (185 بلدية).
- المساهمة في دعم مجهود البلديات في مجال النهوض بالنظافة و العناية بالمحيط و الجمالية الحضرية
- تطوير قطاع التصرّف في النفايات و التصرف في المياه المستعملة
- مقاومة التلوث الصناعي خاصة بالأقطاب الصناعية الكبرى الأكثر تلوثا
- تطوير وسائل و آليات الوقاية و المتابعة و الرصد و المراقبة البيئية

2-1 الهيكلة البرامجية:

المهمـــة	الشؤون المحليـــــة و البيئـــــة

البرامج	1-البيئة و التنمية المستدامة	2-الشؤون المحلية	9-القيادة و المساندة
البرامج الفرعية	1-جودة الحياة و التنمية المستدامة	2-مرافقة مسار اللامركزية	9-الدعـم و المساندة
الوحدات العملياتية	1-الإدارة العامة للتنمية المستدامة 2-الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة 3-البنك الوطني للجينات	1-الهيئة العليا للاستشراف و مرافقة مسار اللامركزية 2-مركز التكوين و دعم اللامركزية	1-القيادة (الديوان بجميع هياكله+التفقدية العامة+التعاون الدولي) 2-المساندة (الكتابة العامة بجميع هياكلها)
الفاعلون العموميون	-الديوان الوطني للتطهير - الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات - وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي - الوكالة الوطنية لحماية المحيط -مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة الوكالة البلدية للخدمات البيئية	- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	

3-1 الإنجازات الإستراتيجية:

حققت وزارة الشؤون المحلية و البيئة عدة إنجازات و قامت بعديد النشاطات و التدخلات التي تدخل في إطار تنفيذ السياسات الموكولة إليها وتجسيم الأولويات و ذلك رغم عدم الإستقرار في هيكلة الوزارة حيث تم فصل وزارة الشؤون المحلية و البيئة إلى وزارتين و هما وزارة الشؤون المحلية و وزارة البيئة و ذلك إثر التحوير الوزاري الحاصل في شهر فيفري 2020 بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 27 فيفري 2020المتعلق بتسمية رئيس الحكومة و أعضائها ثم تم تجميع المهمتين إثر التحوير الوزاري الحاصل خلال شهر سبتمبر 2020 بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 84 لسنة 2020 المؤرخ في 2 سبتمبر 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها
و تتمثل أهم الإنجازات خاصة في :

- إنجاز دراسة إعداد الإطار المؤسساتي والتشريعي لمقاومة الحشرات والآفات بالوسط الحضري وقد تم عرض ملف الدراسة على مجلس الوزراء والذي أفضى من بين أهم توصياته إلى إيكال مهمة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات إلى الوكالة البلدية للخدمات البيئية.
- تطور طول الشبّكة العمومية للتطهير التي هي في طور الاستغلال من 17588 كلم سنة 2019 إلى 17670 كلم سنة 2020 كما بلغ عدد محطات التطهير المستغلّة 122 محطة سنة 2020. وقد مكّنت هذه المنظومة من ربط 6,7 مليون ساكنا بالشّبكة العموميّة للتّطهير لتبلغ نسبة الرّبط بمناطق تدخّل الدّيوان 90,5% بـ184 بلدية، إلى جانب ذلك تطوّرت كمّية المياه المعالجة سنة 2020 إلى 286 مليون متر مكعّب منها 61 مليون متر مكعّب تمّت إعادة استعمالها في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية.
- تنفيذ برنامج إزالة و غلق المصبات العشوائية عن طريق المقاولات و عن طريق المعدات الموضوعة على ذمة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و إنجاز مراكز تجميع و نقل و توسعة المصبات المراقبة،
-النشرة السادسة من التقرير الوطني للتنوع البيولوجي: تم استكمال التقرير الوطني السادس حول التنوع البيولوجي وتم عرضه خلال المؤتمر الـ14 للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ، كما تمت إحالته إلى أمانة الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي في الآجال المحددة،
-مشروع تكوين و مصاحبة في مجال المهن الخضراء لفائدة أصحاب الشهائد العليا،
- الانطلاق في تنفيذ "برنامج المدن المستدامة في تونس"،
-مواصلة إرساء دعائم المسار اللامركزي من خلال استصدار النصوص القانونية التالية :

- أمر حكومي عدد 312 لسنة 2020 مؤرخ في 15 ماي 2020 يتعلق بضبط محتوى المعرف الوحيد للمواطن ومواصفاته الفنية وقواعد مسك سجله والتصرف فيه،

- أمر حكومي عدد 315 لسنة 2020 مؤرخ في 19 ماي 2020 يتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية،

-إصدار التقرير السنوي الأول للهيئة العليا للمالية المحلية 2019 حول أعمالها ووضعية المالية المحلية طبقا لمقتضيات الفصل 62 من مجلة الجماعات المحلية،

-إنجاز مهمة مرجعية لمرافقة بلدية أم العرائس التي تمر بصعوبات مالية هيكلية ومساعدتها على تحقيق التوازن المالي والحوكمة الرشيدة، وذلك بالتعاون مع الجمعية السويدية للسلط المحلية والجهوية (SKL)، وهي تجربة نموذجية سيتم تعميمها بصفة مرحلية على البلديات التي تشهد انخراما كبيرا في توازناتها المالية،

تدابير إستثنائية للحد من تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على السير العادي للمرفق البلدي :

ـ صرف دعم مالي استثنائي من الوزارة بمبلغ **360 أد** للمجالس الجهوية (بحساب 15 أد لكل مجلس جهوي)، قصد تأمين حاجيات البلديات المتأكدة في مجال السلامة والتوقي من مخاطر فيروس كورونا المستجد،
-تعصير طرق ومناهج التصرف في الموارد البشرية من خلال خاصة تشجيع الحراك الوظيفي و تثمين التكوين المستمر،
- رقمنة الإدارة و تعصير أساليب عملها

2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020:

- حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية الوزارة 307, 844م.د سنة2020 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 916,840م د أي بزيادة **72,533 م د** تمثل نسبة**108,59** % .
و تتوزع الإعتمادات على النحو التالي :

جدول عدد1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: أ د

بيان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق م التكميلي (1)		المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	44 798	44 990	192	100,43%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	10 015	7 916	-2 099	79%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	758 844	749 316		
	اعتمادات الدفع	758 844	749 316	-9 528	98,74%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	30 650	119 859		
	اعتمادات الدفع	30 650	114 618	83 868	372,74%
المجموع	اعتمادات التعهد	**844 307**	**922 081**		
	اعتمادات الدفع	**844 307**	**916 840**	**72 533**	**108,59**

-التحليل الإجمالي لنفقات المهمة :

1- نفقات التأجير :

تجدر الإشارة إلى الإنجازات على مستوى نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2020 بقيت في مستوى التوقعات و ذلك بفضل السياسة المعتمدة بالوزراة للتحكم في هذه النفقات من خلال إتخاذ تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و عد م القيام بإنتدابات جديدة بمختلف هياكل المركزية و

الجهوية و المؤسسات و المنشآت العمومية الراجعة لها بالنظرو عدم اللجوء إلى تعويض الشغورات المسجلة خلال سنة 2020 .و التحكم في منحة الإنتاج و عدم صرف منحة الساعات الإضافية .

- نفقات التسيير :

تجدر الإشارة إلى الإنجازات على مستوى نفقات التسير بالنسبة لسنة 2020 كانت أقل من التوقعات و ذلك نظرا للمجهودات التي قامت بها مختلف هياكل الوزارة لترشيد هذه النفقات من خلال إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية و الإلتزام بما جاء بالمناشير و التراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض و التسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للإستعمال و مزيد التحكم في نفقات الإستقبالات و الإقامة و المهمات بالخارج و مزيد العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة و الضغط على مصاريف التسيير العادي للمصالح الإدارية .

- نفقات التدخلات :

تجدر الإشارة إلى الإنجازات على مستوى نفقات التدخلات بالنسبة لسنة 2020 كانت في مستوى التوقعات علما و ان النسبة الكبيرة من هذه النفقات موجهة كدعم لفائدة الجماعات المحلية .

وقد تم توزيع الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية للسنة المالية 2020، طبقا لمقتضيات قرار وزير المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 22 جوان 2018 المتعلق بضبط مقاييس توزيع مبالغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة بين الجماعات المحلية، وذلك كما يلي :

الإعتماد المبرمج لسنة 2020 : **528.000.000 د** مقابل 480.000.000 د سنة 2019 أي بزيادة قدرها 48.000.000 د وبتطور بنسبة 10 %.

و قد تم توزيع مبالغ الدعم السنوي المخصص للجماعات المحلية لسنة 2020 على النحو التالي:

- **85 %** بمبلغ 448.800.000 د : خصصت لتمويل نفقات التصرف تم توزيعها على الجماعات المحلية، وقد تم صرفها بالكامل :

*منها 89 % بمبلغ 399.432.000 د لفائدة البلديات (**10 % منها بمبلغ 39.943.200 د تم إسنادها للبلديات التي تمر بصعوبات مالية هيكلية في إطار التمييز الإيجابي)**، و11 % بمبلغ 49.368.000 د لفائدة المجالس الجهوية.

- **15%** بمبلغ 79.200.000 د : خصصت لتمويل نفقات التنمية والحاجيات الخصوصية والطارئة، وقد تم صرفها بالكامل.

- صندوق التعاون بين الجماعات المحلية:

الإعتماد المبرمج لسنة 2020 : **100.000.000 د** وهو نفس المبلغ المعتمد سنة 2019 .

وقد تم صرف 98.759.000 د من الإعتماد المبرمج أي بنسبة 99 %، وذلك بتحويله لفائدة البلديات والمجالس الجهوية على قسطين، علما و أن الإشكاليات لا زالت مطروحة بخصوص تحويل موارد الصندوق لفائدة الجماعات المحلية و الناتجة أساسا عن:

- التأخير المسجل بالنسبة للشركة التونسية للكهرباء و الغاز في توفير المعطيات المالية لاحتساب منابات الجماعات المحلية من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي.
- عدم نقل فوائض الصندوق من سنة إلى أخرى على مستوى ميزانية الدولة (السيولة الحقيقية بالصندوق تتجاوز 100 م د المرسمة بميزانية الدولة).
- تأخر وزارة المالية في فتح الإعتمادات الخاصة بالصندوق بالميزانية.

- نفقات الإستثمار :

لقد بلغت نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات الإستثمار 372% و هي تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع التقديرات و يعود ذلك أساسا للزيادة في نفقات صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط و صندوق مقاومة التلوث.

و تجدر ان أهم الإستثمارات التي يقوم بها صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط تتعلق خاصة بمجالات الجمالية الحضارية و المتمثلة خاصة في إحداث و تهيئة ساحات البيئة و تهيئة و تجميل مداخل المدن و تجميل و صيانة المسالك لارئيسة و إقتناء تجهيزات حضرية و تقديم الدعم المالي للجماعات المحلية و إعادة تأهيل المنتزهات و إزالة المصبات العشوائية .

أما التدخلات التي يقوم بها صندوق مقاومة التلوث فهي تتعلق خاصة إستغلال المصبات المراقبة و إدارة و تسيير المنظومات الخاصة التصرف في النفايات على غرار منظومة إيكولف و إيكوزيت و الزيوت الغذائية المستعملة .

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: الف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
البرنامج عدد1 : البيئة و التنمية المستدامة	اعتمادات التعهد	387 577	424 315	36 738	%109
	اعتمادات الدفع	340 839	417 871	77 032	%123
البرنامج عدد 2: الشؤون المحلية	اعتمادات التعهد	491 788	489 353	2 435	0,49
	اعتمادات الدفع	491 788	489 353	-2 435	99%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	**اعتمادات التعهد**	**11 680**	**9 616**	**-2064**	**%82**
	اعتمادات الدفع	**11 680**	**9 616**	**-2064**	**%82**
المجموع العام (دون موارد ذاتية)	**اعتمادات التعهد**	**891 045**	**923 284**	**- 32 239**	**- 3,61**
	اعتمادات الدفع	**844 307**	**916 840**	**72 533**	**108,59**

المحور الثاني : تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد1:البيئة و التنمية المستدامة

رئيس البرنامج:

السيد لطفي بن سعيد

(بداية من سنة2020)

1. تقديم نتائج الأداء و تحليلها:

- **الهدف الإستراتيجي 1.1: النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي**

المؤشر 1.1.1:نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	90,3	%90,2	**%90,6**	%90,5	%99,89	90,7	90,8

-**تعريف المؤشر:**هذا المؤشر يمكن من قياس نسبة السكان المرتبطين بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة من قبل الديوان

-**طريقة احتساب المؤشر:**عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق التدخل /عدد السكان بمناطق التدخل

-**مصدر المعلومات:**الديوان الوطني للتطهير والشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه و المعهد الوطني للإحصاء و البلديات

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

تطوّرت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخّل الدّيوان من 90,2% في موفى سنة 2019 إلى 90,5 % في موفى سنة 2020 مقابل 90,6% مبرمجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2020، أي بنسبة إنجاز بلغت 99.89% و يفسر عدم بلوغ النسبة المنشودة لسنة 2020 بتعطل أشغال بعض مشاريع تطهير الأحياء الشعبية والتي ذات تأثير هام على نسبة الربط على غرار مشاريع تطهير أحياء الشهيد ماهر القاسمي والرجاء بجندوبة والكرنيش

والبساتين بطبرقة (يشمل ربط 1000 مسكنا بالشبكة) السواني وبركوك بحومة السوق وميدون الشمالية بجربة والحي الشعبي بجربة أجيم والتطور والتحرير والرياض بمدنين (يشمل ربط 1580 مسكنا بالشبكة)، هذه الأحياء لم تستكمل أشغالهم سنة 2020 بسبب مشاكل عقارية أو ضعف إمكانيات المقاولين.

المؤشر عدد 2.1.1 :نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها وتوجيهها للمصبات المراقبة لمعالجتها

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	% 82	%81	%86	%82	%95,35	%89	%89

-**تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يبرز مدى تطور طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات و أيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.

-**طريقة احتساب المؤشر:** كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات

-**مصدر المعلومات:** الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الإستغلال و الممثليات الجهوية)

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 95,35% بالنسبة لسنة 2020 ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أهمها توسيع المصبات المراقبة وانجاز مراكز تحويل جديدة وغلق واستصلاح المصبات العشوائية.

المؤشر عدد 3.1.1:نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	%75	%60	%20	%15	%75	%40	%60

-تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس التقليص في نسبة التلوث الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالوحدات الصناعية التي تتسبب في أكبر نسبة من التلوث الذي يؤثر سلبا على الهواء و الماء و التربة

-طريقة احتساب المؤشر: احتساب نسبة التقليص من التلوث بالمقارنة مع الإفرازات الجملية للتلوث بكل وحدة صناعية من الوحدات محل تدخل و متبعة ثم تجميع كل النسب لكل الوحدات ثم قسمة مجموع النسب على عدد الوحدات للحصول على معدل عام لكل الوحدات و عددها 13

-مصدر المعلومات: الوحدات الصناعية المعنية ببرامج الحد من التلوث

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب
تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 75% بالنسبة لسنة 2020. ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أهمها تأثيرات جائحة كورونا على سير انجاز الأنشطة المتعلقة بالحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

هذا، وتم تسجيل تقدم بخصوص اعداد كراسات الشروط وإجراءات طلب العروض لمشاريع إزالة التلوث بمصنع الفولاذ بمنزل بورقيبة ومصنع تكرير النفط ببنزرت في حين لم يتم بلوغ مرحلة الإنجاز الفعلي لإزالة التلوث بالوحدتين المذكورتين وهو ما يعتبر تقدم في الإنجاز العام للمشروعين بنسب تناهز15 بالمائة (نسبة مؤشر الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة) .

تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف:

رغم التأثيرات السلبية لجائحة كورونا ، تعتبر انجازات المؤشرات عامة مقبولة و مساهمة في النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي لأنها تشمل ثلاثة مكونات رئيسية للتحسين من جودة الحياة وهي الربط بشبكة التطهير و رفع النفايات و الحد من تلوث الهواء و يرجع ذلك للمجهودات المبذولة من طرف الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

و تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بصورة أساسية بالتدخلات و الأنشطة التي يقوم بها الديوان الوطني للتطهير في مجال التصرف في المياه المستعملة و المتمثلة خاصة في توسيع و تهذيب شبكات التطهير بكافة الولايات بالإضافة إلى إنجاز محطات تطهير جديدة و تهذيب و توسيع محطات التطهير و الضخ المتقادمة. مما يمكن من تحسين نوعية المياه المعالجة و تنمية إعادة إستعمالها و قد بلغت جملة الإستثمارات المنجزة سنة 2020 222 مليون دينار و قد مكنت هذه المنظومة من ربط 6,7 مليون ساكن بالشبكة العمومية للتطهير كما تطورت كميات المياه المعالجة سنة 2020 إلى 286 مليون متر مكعب منها 61 مليون متر مكعب تمت إعادة إستعمالها في المجالات الفلاحية و الصناعية و السياحية .

و قد تمكن الديوان الوطني للتطهير من تحقيق نسبة 90,5% بالنسبة للمؤشر نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة و هي نسبة مرتفعة تكاد تساوي التقديرات بالنسبة لسنة 2020(90,6%) و تعكس المجهودات المبذولة من طرف الديوان الوطني للتطهير فقد ارتفع طول الشبكة العمومية للتطهير 17670كلم و بلغ عدد محطات التطهير المستغلة 122 محطة سنة 2020.

كما تساهم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بصفة مباشرة في تحقيق الهدف المتمثل في تحسين جودة الحياة من خلال العمل على تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة لوحدات المعالجة
- تطوير وحدات المعالجة و تثمين النفايات
- تطوير نسبة النفايات الصناعية و الخاصة التي تتم معالجتها بالمراكز المخصصة لها

و قد قامت الوكالة بعديد الأنشطة و التدخلات التي تساهم في تحقيق هذا الهدف و التي لها علاقة بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج و المتمثلة خاصة في

- برنامج غلق و إستصلاح المصبات العشوائية
- إنجاز مراكز التجميع و النقل
- توسعة المصبات المراقبة
- إشتغلال وحدات المعالجة للنفايات المنزلية و المشابهة .

و قد مكنت هذه الأنشطة و التدخلات من تحقيق نسبة 82%بالنسبة لمؤشر نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم جمعها و توجيهها للمصبات المراقبة لمعالجتها و هي نسبة تعد مقبولة بالمقارنة مع تقديرات 2020 .

الهدف الإستراتيجي 1.2: المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية و تثمينها

المؤشر عدد 1.2.1:نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	0	0	%54,25	%0	%0	76,5	96,25

-**تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الإستراتيجات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع

البيولوجي وصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية و الزراعة و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنفيذ مشاريع و أنشطة مختلفة

-طريقة احتساب المؤشر: إحتساب نسبة تقدم كل استراتيجية

-مصدر المعلومات: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب
بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة للمكونة 1 و المكونة 3 و المكونة 4 :0% و ذلك باعتبار أن كل طلبات العروض المتعلقة بهذه المكونات كانت غير مثمرة سنة 2020 و سيتم إعادتها سنة 2021 و بالنسبة للمكونة عدد 2 تم التخلي عنها باعتبار أن وزارة الصحة هي المختصة في هذا المجال.

الإستراتيجيات و خطط العمل		**إنجازات 2020**
مكونة 1 : pondération %30	نسبة إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة 2أشهر
		%0
مكونة 2 : pondération %25	إعداد قانون حول إدارة المخاطر البيولوجية	المصادقة على القانون
		%0
مكونة : 3 pondération %30	نسبة تقدم تنفيذ إستراتيجية حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية	الشروع في تنفيذ مخطط العمل
		%0
مكونة 4 : pondération % 15	نسبة تقدم إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي	المرحلة الأولى من الدراسة
		%0
نسبة التقدم الجملية للدراسات الإستراتيجية و خطط العمل		%0

<u>تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف:</u>

بالإعتماد على نتائج المؤشر فانه لم يتم تحقيق الهدف الخاص بالمحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية و تثمينها لأن طلبات العروض الخاصة بمكونات المؤشر كانت غير مثمرة

- **الهدف الإستراتيجي 1.3: تعزيز وترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي:**

المؤشر عدد 1.3.1:نسبة البلديات التي انخرطت و اتمت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	%11	%0	%18	10 %	%55,55	%22	%26

-تعريف المؤشر: الوثيقة المنبثقة عن التخطيط التشاركي المحلي هي برنامج عمل يتم إعداده في إطار مسار التخطيط التشاركي المحلي من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية والإقتصادية

-طريقة احتساب المؤشر: عدد البلديات التي إنخرطت وانتهت من إعداد وثيقة التخطيط التشاركي للتنمية المستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية

-مصدر المعلومات: الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب
تم تسجيل تقدم نسبي (بعض الأنشطة في طور الإنجاز) في مؤشر نسبة البلديات التي انخرطت وأتمت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة ويعود ذلك إلى تأثير الحجر الصحي الشامل والتدابير التي اتخذت للسيطرة على الوباء.

المؤشر عدد 2.3.1:نسبة المؤسسات التربوية التي استفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة	%76	%87	%80	87 %	%108,75	%100	

-تعريف المؤشر: يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ إستدامة التنمية.

-طريقة احتساب المؤشر: عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها مقارنة بالعدد الجملي للمدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة (نسبة)

-مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الإستلام النهائي للأشغال

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

تم تسجيل تقدم في إنجاز المؤشر بالمقارنة مع التقديرات حيث تم التدخل في 410 مؤسسة تربوية وذلك باعتبار ان عديد الأنشطة و التدخلات التي انطلقت سنة 2019 تواصلت خلال السداسي الأول لسنة 2020حيث تم الشروع في تنفيذ مكونات مشروع التعاون الدولي مع دولة البرتغال بالتعاون مع وزارة التربية التونسية.

المؤشر عدد 3.3.1 مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد (من 0 إلى 1)	0,611	0,747	0,78	0.767	98.33 %	0,82	0,86

-تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

-طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

-مصدر المعلومات: الإدارة العامة للتنمية المستدامة (إدارة الدراسات)

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ98,33 % بالنسبة لمؤشر مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ويعود ذلك لجملة من الأنشطة أهمها:

- تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال الاقتصاد الأخضر لفائدة حوالي 50 مستفيد في بداية سنة 2020. علما وأنه تم إسناد هذه الصفقة لمكتب الدراسات CIFAD.
- تم استكمال إعداد دراسة جدوى حول تطوير منظومة إنتاج سعف النخيل بجزيرة جربة (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي) حيث تم عقد لجنة قيادة هذه الدراسة للنظر في تقارير المرحلتين الأولى والثانية وذلك بتاريخ 05 نوفمبر 2020.
- إعداد الضوابط المرجعية للدراسة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجال البيئي.

ويعتبر نسق تنفيذ المشروع جيدا رغم التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 طوال سنة 2020 لا سيما وأن رئيس المشروع لم يتسنى له الالتحاق بمقر الوزارة خلال فترة الحجر الصحي على غرار بقية رؤساء المشاريع الأخرى الراجعة بالنظر للإدارة العامة للتنمية المستدامة.

<u>تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف:</u>

تعتبر نسب إنجاز مؤشر نسبة المؤسسات التربوية التي استفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة و مؤشر مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر نسب مرتفعة و مساهمة بطريقة فعالة في تحقيق هدف تعزيز وترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي كما أن مؤشر نسبة البلديات التي انخرطت و اتمت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة ساهم في تحقيق الهدف و لكن بنسبة أقل من المؤشرين السابقين.

تم تحقيق الهدف عبر القيام بنشاط التنمية المستدامة و التدخلات التابعة له

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

1-3 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة 387,577م.د تعهدا و 340,839م. د دفعا سنة 2020 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 424,315م.د تعهدا و 417,871 م.د دفعا م د أي بزيادة 36 738م د تعهدا تمثل نسبة 109 % و بزيادة77,032 م د دفعا تمثل نسبة 123% و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية برنامج **البيئة و التنمية المستدامة** لسنة 2020

مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج		تقديرات (2020) ق.م التكميلي (1)	إنجازات (2020) (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	27 208	27 748	540	102%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3 240	3 187	-53	%98
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	283 129	274 000	-9 129	%97
	اعتمادات الدفع	283 129	274 000	-9129	%97
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	74 000	119 380	45380	161
	اعتمادات الدفع	27 262	112 936	85674	414
المجموع	اعتمادات التعهد	**387 577**	**424 315**	**36 738**	**%109**
	اعتمادات الدفع	**340 839**	**417 871**	**77032**	**%122,60**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وقع اللجوء لقانون مالية تكميلي 45 م د بنفقات التدخلات لفائدة الديوان الوطني للتطهير

جدول عدد 4:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إ .ع الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة والتنمية المستدامة	نشاط عدد 1: دعم سياسات البيئة والتنمية المستدامة	19 126	19 126	18 075	-1 051	%94,5
	نشاط عدد 2: تحسين جودة الحياة	24 380	24 380	119 164	94784	%489
	نشاط عدد 3: المحافظة على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية	895	895	207	-688	%23
	نشاط عدد 4: المحافظة على الموارد الجينية	1 665	1 665	1 839	174	%110
	نشاط عدد 5: التنمية المستدامة	960	960	604	-356	%63
	نشاط عدد 6: التصرف في المياه المستعملة	202 000	247 000	242 000	-5 000	%98
	نشاط عدد 7: التصرف في النفايات	6 796	6 796	3 250	-3 546	%48
	نشاط عدد 8: المراقبة والمتابعة والوقاية من التلوث	19 167	19 167	18 480	-687	%96
	نشاط عدد 9: حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية البحرية	13 845	13 845	21 145	7 300	%153
	نشاط عدد A: نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجيا الخضراء	5 005	5 005	6 255	1 250	%125
	نشاط عدد B: الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات	2 000	2 000	2 000	0	%100
المجموع		**295 839**	**340 839**	**433 019**	**92180**	**%127**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

3- 1 في مجال التطهير:

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
ضعف نسب الرّبط بالشّبكة العموميّة للتّطهير ببعض الولايات وبعض البلديات	* مواصلة توسيع شبكات التّطهير بالوسط الحضري مع إعطاء الأولويّة للولايات ذات نسب الرّبط لا تزال دون المعدل الوطني وفي ما يلي أهم المشاريع المتوقع تنفيذها: * مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشّعبيّة. * مواصلة تطهير المدن المتوسطة وتدعيم طاقة المعالجة بالمدن الكبرى ومن أهم المشاريع المتوقع تنفيذها:
افتقار العديد من البلديات الصغرى لخدمات التطهير	سيتم الشروع في إنجاز قسط أول يشمل 33 مدينة من برنامج تطهير المدن الصغرى
افتقار العديد من المناطق والتجمعات التي كانت ريفية التي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا لخدمات التطهير	تنفيذ برنامج للتدخل بالمناطق التي كانت ريفية والتي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا طبقا لتوصيات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 13 جوان 2016 وذلك من خلال إنجاز مشروع تطهير المناطق التي كانت ريفية -القسط الرابع الذي يشمل تطهير 36 منطقة ريفيّة موزّعة على 13 ولاية.
تداعي شبكات التّطهير	تجديد وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية

3- 2 في مجال التصرف في النفايات:

الإشكاليات والنقائص (ذات العلاقة بتحقيق المؤشرات)	المقترحات لتحسين نسبة المؤشرات
مشاريع الاستثمار المتواصلة والجديدة (نفايات منزلية ومشابهة: - اشكاليات فنية: بلوغ أغلب المصبات لطاقة الاستيعاب القصوى لها مع عدم توفر مساحات إضافية للتوسع وتزايد الكميات الواردة بها سنويا. - اشكاليات اجتماعية: رفض التجمعات السكنية القريبة للمنشآت لمواصلة استغلالها لما تسببه من ازعاجات ناتجة عن الروائح وتراكم مياه الرشح وتكاثر الحشرات. كما تتعرض المشاريع الجديدة التي لا تزال في طور الإنجاز إلى الرفض الاجتماعي والضغط على السلط الجهوية والمحلية من أجل الاستغناء عن هذه المشاريع (مراكز التجميع ببعض الجهات). - اشكاليات عقارية: صعوبة الشروع في انجاز وحدات المعالجة والتثمين الجديدة والمراكز المرحلية لجمع ونقل النفايات المنزلية نظرا لطول اجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض أو عدم اقتراح مواقع لإنجاز منشآت المعالجة والتثمين الجديدة. - إشكاليات قانونية واجرائية خاصة فيما يتعلق بالتصرف في النفايات الصناعية والخاصة ومنظومات التصرف في النفايات غير الخطرة القابلة للرسكلة والتثمين.	**النفايات المنزلية والمشابهة:** المرور نحو الفرز من المصدر والمعالجة والتثمين طبقا للأساليب الملائمة فنيا واقتصاديا حسب الخصوصيات الديموغرافية والإجتماعية والجغرافية والإقتصادية حيث شرعت وزارة الإشراف منذ سنة 2018 بإعداد دراسة توجيهية للتصرف المندمج والمستدام للنفايات على المستوى الوطني (بصدد الإعداد) ومن أهم مخرجاتها الأولية: - حوكمة القطاع؛ - الفرز والتدوير والرسكلة؛ - المعالجة وتثمين النفايات؛ - الإتصال والتحسيس وتطوير قاعدة معلومات ومؤشرات وطنية؛ - مزيد تفعيل مبدأي "المنتج-المسترد" و"العهدة على الملوث." **النفايات الصناعية والخاصة والمنظومات:** استكمال النصوص القانونية الخاصة بمنظومات الرسكلة والتثمين وادماجها بالدورة الاقتصادية العمل على إعادة النشاط لمركز جرادو للتصرف في النفايات الصناعية والخاصة. **إجراءات مصاحبة :** - تطوير الهيكل التنظيمي للوكالة: لعدم ملاءمته حاليا مع تموقع الوكالة كمؤسسة مركزية مختصة ومطالبة بدور أكبر لتطوير أنموذج لامركزي وملائم ومستدام. - التسريع في اعداد دليل للإجراءات لتدعيم التنظيم داخل الوكالة. - إعداد برامج ومؤشرات طبقا للسياسة التنموية الوطنية فيما يخص مجال النفايات.

3- 3 في مجال الوقاية من المخاطر البيئية ومقاومة التلوث والأضرار:

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات
– تراجع عمليات المراقبة البيئية – تراجع في نوعية دراسات إزالة التلوث التي لا يتم اعدادها من قبل مكاتب دراسات مختصة.	– تطوير نشاط صندوق مقاومة التلوث وتحسين نجاعة برامج الحد من التلوث على مستوى مختلف المراحل المتعلقة بإعداد ودراسة وتقييم ومتابعة مشاريع إزالة التلوث. – تكثيف النشاط الإعلامي والتوعوي الموجه للصناعيين. – القيام بعمليات تحسيسية في الجهات

3- 4 في مجال حماية التنوع البيولوجي:

الإشكاليات والنقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
– موارد طبيعية محدودة وهشة تتعرض إلى عدة ضغوطات تتمثل خاصة في تفاقم ظاهرة التصحر التي تهدد ثلاثة أرباع من مساحة البلاد والأنشطة البشرية التي لا تحترم التوازن البيئي مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية وتدهور منظومات عديدة هذا بالإضافة إلى تغير المناخ من خلال الزيادة في درجة الحرارة وارتفاع مستوى مياه البحر.	– وضع وتنفيذ خطط متكاملة لمقاومة تدهور الأراضي على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي – وضع و تنفيذ خطة تشاركية للتصرف الرشيد في الموارد المائية – جرد وتقييم عام للموارد الطبيعية – اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية للحد من تغير المناخ.

3- 5 في مجال تعزيز وترسيخ مسارات التنمية المستدامة:

الإشكاليات والنقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
- نقص حاد في الموارد البشرية بالإدارة العامة للتنمية المستدامة -تأثير وباء كوفيد-19 على إنجاز المشاريع سنة 2020 تبعا للحجر الصحي الشامل والتدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية للسيطرة على الوباء وتواصل هذه التدابير إلى سنة 2021	- تدعيم الإدارة بالموارد البشرية الضرورية مع الانطلاق في مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للتنمية المستدامة - الموافقة على انتداب اتصالي بالإدارة العامة للتنمية المستدامة كما تمت المطالبة به عند عمليات إعداد الميزانيات - اقتراح عقد جلسات أسبوعية للجنة الوزارية للصفقات من أجل التسريع في دراسة الملفات المعروضة. -ضرورة تفعيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والإسراع في إحداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة نظرا للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه فيما يخص بمدى الالتزام بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والاتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة بالتنمية على غرار اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق المزمع توقيعها مع الاتحاد الأوروبي. - تنظيم حوار تشاوري بين كافة الأطراف المعنية والمتدخلة قصد تحديد أهداف موحدة ومؤشرات مشتركة ووضع كل الطاقات والإمكانيات لتحقيقها، لا سيما وأن الإدارة العامة للتنمية المستدامة تهتم بالأطر الاستراتيجية وإنجاز مشاريع نموذجية في حين أن التنفيذ يرجع لعدة أطراف أخرى.

البرنامج عدد2:الشؤون المحلية

رئيس البرنامج:

السيد فيصل القزاز

(بداية من سنة2021)

1. تقديم نتائج الأداء و تحليلها:

- **الهدف الإستراتيجي 1.2: النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية**

المؤشر 1.1.2:تطور نسبة التأطير بالجماعات المحلية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة		%11,8	%15	%12,2	81,33	17	20

-**تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في متابعة و قياس عدد الإطارات العليا من الصنف أ1و أ 2 بالجماعات المحلية

-**طريقة احتساب المؤشر:** يتم إحتساب المؤشر من خلال مقارنة عدد الإطارات العليا من صنف أ1 و أ 2 بالجماعات المحلية بالعدد الجملي للأعوان

-**مصدر المعلومات:**الجماعات المحلية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ81,33 % بالنسبة لـمؤشر نسبة التأطير بالبلديات، حيث تطورت نسبة التأطير من **11,8 %** سنة 2019 إلى **12,2 %** سنة 2020، إذ بلغ عدد **الإطارات من صنف** أ بالبلديات **(3.998) من مجموع أعوان** البلديات البالغ **(32.885)، علما وأن الإحصائيات المعتمدة تعتبر أولية لعدم استكمال المعطيات المطلوبة بالنسبة لبلديات خمس ولايات وهي جندوبة وسليانة والقيروان والمهدية وصفاقس**، ويعود عدم تحقيق النتائج المؤملة إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- عدم الشروع الفعلي في تنفيذ البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات بالموارد البشرية (انتداب 1031 إطار)، ويعزى ذلك بالخصوص إلى عدم التوصل إلى استصدار الأمر الحكومي المنظم لهذا المجال.

- عدم تفعيل المنصة الرقمية للحراك الوظيفي لفائدة البلديات رغم صدور الأمر الحكومي عدد 315 لسنة 2020 مؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية.

- كما أن نسق تطور نسبة التأطير بالبلديات لم تكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى عدم تمكن عديد البلديات من إنجاز الإنتدابات المبرمجة بالنسبة للإطارات سنة 2020 وفي المقابل ارتفاع عدد العملة المنتدبين لمرونة إجراءات انتدابهم، علاوة على تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على العمل الإداري من جهة وعلى تعبئة الموارد من جهة ثانية وانعكاس ذلك على تجسيم الإنتدابات المبرمجة.

تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف:

ساهم مؤشر تطور نسبة التأطير بالجماعات المحلية في تحقيق هدف النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية بصفة نسبية و قد تم الإعتماد على نشاط دعم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية في تحقيق المؤشر

- **الهدف الإستراتيجي 2.2: تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها**

المؤشر عدد.2.1.2 :تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة		%10,6	%10	%10	%100	%10	%10

-**تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يمكن من قياس و متابعة التطور في قيمة الدعم المالي السنوي الذي تخصصه الدولة ضمن الميزانيات السنوية لفائدة الجماعات المحلية من بلديات و مجالس جهوية

-**طريقة احتساب المؤشر:** يتم إحتساب المؤشر من خلال إحتساب مبلغ الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية لتنمية مواردها الذاتية مقارنة بالسنة الفارطة.

-**مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ **100%** بالنسبة لـتطور الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية وذلك في حدود **10%** سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهي نسبة الترفيع السنوي المبرمجة للفترة 2020/ 2022،(مبلغ الدعم لسنة

2020 : **528 م د** مقابل 480 م د سنة 2019 أي بزيادة قدرها 48 م د وبتطور **بنسبة 10 %**).

تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف:

تم تحقيق هدف تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها عبر تحقيق نسبة إنجاز 100% لمؤشر تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية و القيام بنشاط الدعم المالي للجماعات المحلية.

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

1-3 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الشؤون المحلية 491,788م. د دفعا سنة 2020 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 489,353 م.د دفعا أي بنقصان 2,435 م د دفعا تمثل نسبة 99,5% و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية برنامج **الشؤون المحلية** لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج		تقديرات (2020) ق.م التكميلي (1)	إنجازات (2020) (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	11 803	11 716	-87	99%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	2 678	1 380	-1 298	%51,53
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	475 219	474 893	326	0,00
	اعتمادات الدفع	475 219	474 893	-326	99,93%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2 088	1 364	724	34
	اعتمادات الدفع	2 088	1 364	-724	65%
المجموع	اعتمادات التعهد	**491 788**	**489 353**	**2435**	**0,004**
	اعتمادات الدفع	**491 788**	**489 353**	**-2 435**	**99,5%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إ .ع الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1: مرافقة مسار اللامركزية	1-ترسيخ مسار اللامركزية والحوكمة المحلية	568 974	15 442,551	12567,937	-2 874,614	81,39%
	2-الدعم المالي للجماعات المحلية	100 000	271 977,606	271 797,600	-180,006	99,93%
	3-دعم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية	1 731	979,500	926,900	-52,6	94.63%
	4-دعم المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية	177 500	202 950	202 950	0	100%
	5- دعم المالية المحلية	1 530	865	200	-665	23,12%
المجموع		**849 735**	**492 214,657**	**488 442,436**	**-3 772,221**	**99,23%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
- عدم إستكمال المسار الهيكلي للامركزية حيث لم يتم تنظيم انتخابات الجهات وبالتالي لم يتسنى تركيز المجلس الأعلى للجماعات المحلية رغم دوره الأساسي في ترسيخ اللامركزية، كما أن هناك فراغ تشريعي في ضبط العلاقة بين السلطة اللامحورية والمصالح الخارجية للوزارات والجماعات المحلية أدى إلى عديد الإشكاليات تتعلق بنجاعة إدارة الشأن المحلي وتنازع الاختصاصات.	- ضرورة إعداد خارطة طريق للإستعداد المادي والقانوني لتركيز الجهات، مع إستصدار نص قانوني يضبط العلاقة بين السلطة اللامحورية والمصالح الخارجية للوزارات والجماعات المحلية.
- عدم تطبيق مقتضيات مجلة الجماعات المحلية في ما يخص التصرف في الميزانية حسب الأهداف و المحاسبة ذات القيد المزدوج.	- ضبط آليات ومقاييس تعبئة وتوزيع تحويلات الدولة لفائدة الجماعات المحلية على أساس الترفيع في حجمها لبلوغ التكافؤ بين الموارد والأعباء ومزيد العدالة في توزيعها في إطار إستكمال إحداث صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وإدخاله حيز التطبيق.
- تعدد التطبيقات الإعلامية المتعلقة بالتصرف المالي البلدي والحاجة إلى مراجعة وظائفها، إضافة إلى عدم تعميم البعض منها على كامل البلديات مما أثر سلبا على إحكام التصرف في الموارد والنفقات والحوكمة المالية الرشيدة.	- الشروع التدريجي في توفير متطلبات إعداد منظومة التصرف في ميزانية البلديات حسب الأهداف بالتنسيق مع الجهات المعنية لمساعدة الإطارات البلدية على إعتماد أساليب تحليل التصرف المالي وإعداد لوحات القيادة لترسيخ مقومات الحوكمة المالية الرشيدة. - مواصلة الجهود المبذولة لضبط النظام المحاسبي الجديد للجماعات المحلية وتنقيح مجلة المحاسبة العمومية بالتنسيق مع وزارة المالية وتوفير متطلبات المرور إلى حسابية القيد المزدوج والمحاسبة التحليلية بالبلديات. - التعاون مع المصالح المختصة لتطوير التطبيقات الإعلامية ذات الصبغة المالية بهدف تركيز نظام معلوماتي مندمج يشمل مختلف مجالات التصرف البلدي يتم تقاسمه بين مختلف المتدخلين محليا وجهويا ومركزيا، مع وضع كل التصاريح والبيانات المالية الضرورية ببوابة الجماعات المحلية

البرنامج عدد9:القيادة و المساندة

رئيس البرنامج:

السيد سامي المحمدي

(بداية من سنة2021)

1. تقديم نتائج الأداء و تحليلها:

تتمثل أهم إنجازات برنامج القيادة و المساندة في :

- الشروع في مراجعة النصوص المتعلقة بصلاحيات و تنظيم الوزارة

-تعصير طرق و آليات التصرف في الموارد البشرية

- تطوير المنظومات و التطبيقات الإعلامية و رقمنة الخدمات الإدارية و تعصير طرق العمل و التسيير .

- مزيد تطوير قدرات الأعوان و الرفع من مردوديتهم من خلال التكوين و الرسكلة بالإعتماد خاصة على دعم و مساندة مركز التكوين و دعم اللامركزية .

-تفعيل الدور الإستراتيجي للوزارة

- تنفيذ الالتزامات الدّوليّة في مجال حماية البيئة والتّنمية المستدامة ومتابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي والإقليمي والعمل على تطوير هذه المسارات

-تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.

تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الفترة القادمة و هي كالآتي :

- **الهدف الإستراتيجي 1.9:تحسين التصرف في الموارد البشرية**

المؤشر 1.1.9:عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات

-**تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في تمكين أكثر عدد ممكن من الأعوان من مختلف الأصناف من متابعة دوارات تكوينية و رسكلة كل سنة لتحسين معارفهم و قدراتهم المهنية

-**طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركين في الدورات التكوينية

ـمصدر المعلومات:إدارة الشؤون الإدارية و المالية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	-	300	333	199	%59.75	400	500

ملاحظة:إنجازات سنة 2020 بالنسبة لقطاع الشؤون المحلية : 116

إنجازات سنة 2020 بالنسبة لقطاع البيئة :83

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

تم تسجيل نسبة 59.75% ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

* فصل الوزارة إلى وزارتين والذي إنجر عنه قسمة الإعتمادات المخصصة للتكوين
* التقليص من الإعتمادات المخصصة للتكوين مقارنة بسنة 2019
* تفشي جائحة الكوفيد 19 الذي حال دون إنجاز العديد من الدورات التكوينية
* التقليص من عدد المشاركين في الدورة الواحدة عملا بمقتضيات منشور وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد عدد 01 بتاريخ 10 مارس 2020 والذي إقتضى التقليص قدر الإمكان من عدد المشاركين في الإجتماعات التي يتم عقدها في فضاءات مغلقة وإرجاء تنظيم الندوات والملتقيات والمؤتمرات إلى فترة لاحقة وتأجيل سفر الأعوان العموميين إلى بعض البلدان التي إنتشر فيها الفيروس في إطار المأموريات والتربصات بالخارج.

- **الهدف الإستراتيجي 2.9:تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم استعمالاتها بهياكل الوزارة و بالجماعات المحلية**

المؤشر 1.2.9:عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	-	362	100	350	%350	20	20

-**تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى توفر البنية التحتية الأساسية لفائدة البلديات من خلال قياس عدد المواقع المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) و التي توفر للبلديات ربط بجودة و سعة عالية بما يمكنها من النفاذ إلى مختلف المنظومات الوطنية و إلى خدمات الإنترنات

-**طريقة احتساب المؤشر:** عدد المواقع التي تم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة
-**مصدر المعلومات:**البلديات المستفيدة

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب
تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ350 % بالنسبة لـسنة 2020 و هي نسبة أكثر من التوقعات

المؤشر 2.2.9:عدد المجالات الإدارية المشمولة بنظم معلوماتية بالوزارة

-**تعريف المؤشر:**يتمثل هذا المؤشر في قياس عدد المجالات الإدارية المشمولة ببرنامج رقمنة و توفير منظومات معلومات لإنجازها

-**طريقة احتساب المؤشر:**عدد الأنشطة أو الخدمات المشمولة بمنظومات أو برمجيات معلوماتية
-**مصدر المعلومات:**مختلف هياكل الوزارة

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	-	0	02	05	%250	5	10

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب
تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ250 % بالنسبة لـ2020 غير أنه كان يمكن أن تكون أكثر من ذلك لولا عدد من العوامل أهمها الوضعية الاستثنائية التي عرفتها البلاد سنة 2020 تبعا للإجراءات الخاصة بمقاومة جائحة كورونا

المؤشر 3.2.9:عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية و المشتركة المركزة بالجماعات المحلية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	-	0	05	06	%120	05	05

-**تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشر في قياس عدد المنظومات و الخدمات الإلكترونية المشتركة أو ذات الصبغة الوطنية المركزة و المستغلة بالبلديات

-**طريقة احتساب المؤشر:** عدد المنظومات و الخدمات الإلكترونية المشتركة المستغلة بالبلديات

-**مصدر المعلومات**:-البلديات المستفيدة

-المركز الوطني للإعلامية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع بيان الأسباب

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ120 % بالنسبة لسنة 2020 وكانت تكون هذه النسبة أرفع بكثير لو تم البدء في الانتهاء من إنجاز كل المنظومات المبرمجة لسنة 2020

تحليل و تفسير مدى تحقيق الهدف:

تم تحقيق هدف تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم استعمالاتها بهياكل الوزارة و بالجماعات المحلية لأن إنجازات المؤشرات فاقت التقديرات و قد تم القيام بنشاط اللوجستيك و التدخلات التابعة له

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

خلال فترة 2020 شهدت الوزارة تغير هام في الهيكلة حيث أنه بمقتضى التحوير الوزاري الحاصل خلال شهر فيفري (أمر رئاسي عدد 19 لسنة 2020 مؤرخ في 27 فيفري 2020 متعلق بتسمية رئيس الحكومة واعضائها) تم قسمت هيكل وزارة الشؤون المحلية والبيئة إلى وزارتين و من ثم تم إعادة تجميع الهيكلين بمقتضى التحوير الوزاري الحاصل خلال شهر سبتمبر (أمر رئاسي عدد 84 لسنة 2020 مؤرخ في 2 سبتمبر 2020 متعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها) مما نتج عنه فصل الإعتمادات المبوبة بالميزانية بعد المصادقة عليها وإعادة ترسيمها بالنسبة للقطاعين فعليا خلال شهر جوان (أمر حكومي عدد 349 لسنة 2020 مؤرخ في 1 جوان 2020 متعلق بنقل إعتمادات ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020 وقرار من وزير المالية مؤرخ في 3 جوان 2020 متعلق بتنقيح قرار وزير

المالية المؤرخ في 27 ديسمبر 2019 المتعلق بتوزيع الإعتمادات المفتوحة بمقتضى القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020).

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج 11,680م د دفعا سنة 2020 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة9,616 م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 82,33 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

- قدرت نفقات التأجير لسنة 2020 بمبلغ 5,787م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 5,526م د دفعا وهو ما يمثل نسبة95,5 % .
- قدرت نفقات التسيير لسنة 2020 بمبلغ قدره 4,097 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 3,349م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 81,74%
- قدرت نفقات التدخلات لسنة 2020 بمبلغ قدره 0,496 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 0,423م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 85,37%
- قدرت نفقات الإستثمار لسنة 2020 بمبلغ قدره 1,300 م.د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 0,318م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 24,46%

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقات		تقديرات 2020 ق م تكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	5787	5526	-261	95 ,5
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	4097	3349	-748	81,74
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	496	423	-73	85,37
	اعتمادات الدفع	496	423	-73	85,37
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1300	795	-982	24,46
	اعتمادات الدفع	1300	318	-982	24,46
المجموع العام	اعتمادات التعهد	**11680**	**10093**	**-2064**	**82,33**
	اعتمادات الدفع	**11680**	**9616**	**-2064**	**82,33**

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج 2.791م د دفعا سنة 2020 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 2.086م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 74.75 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

- قدرت نفقات التأجير لسنة 2020 بمبلغ 0.083م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 0.082م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 98.47 % .
- قدرت نفقات التسيير لسنة 2020 بمبلغ قدره 2.158 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 2.004م د دفعا وهو ما يمثل نسبة 92.89%
- قدرت نفقات الإستثمار لسنة 2020 بمبلغ قدره 0.550 م.د دفعا ولم يقع إستهلاك هذه الإعتمادات (قسمت إعتمادات هيكل الوزارة المخصصة للإستثمار وتأخر إعادة ترسيمها).

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج المبوبة بقسم البيئة 8.889.355 ,000 دينارا دفعا سنة 2020 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 7.530.325,016دينارا دفعا وهو ما يمثل نسبة 84,71% و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

- قدرت نفقات التأجير لسنة 2020 بمبلغ 5.704.000,000 دينارا دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 5.443.521,671 دينارا دفعا وهو ما يمثل نسبة95,43 % .
- قدرت نفقات التسيير لسنة 2020 بمبلغ قدره1.939.355,000 دينارا دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 1.345.026,423دينارا دفعا وهو ما يمثل نسبة 69,35%
- قدرت نفقات التدخلات لسنة 2020 بمبلغ قدره496.000,000 دينارا دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 423.473,922 دينارا دفعا وهو ما يمثل نسبة 85,37%
- قدرت نفقات الإستثمار لسنة 2020 بمبلغ قدره750.000,000 دينارا دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 318.303,000 دينارا دفعا وهو ما يمثل نسبة 42,44 %

3-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
-تنظيم إداري على المستوى المركزي و الجهوي لا يتماشى مع السياسات الموكولة للوزارة و مشمولاتها الحقيقية و لا يستجيب للرهانات المطروحة على المستوى الوطني و الدولي - ضعف البعد الإستراتيجي و الإستشرافي في عمل الوزارة و الهياكل الراجعة لها بالنظر و غياب رؤية على المدى الطويل . - سيطرة النظرة القطاعية في عمل الوزارة و ضعف على مستوى العمل الأفقي و التنسيق مع سائر القطاعات - منظومة للتصرف في الموارد البشرية غير عصرية و تتميز بالجمود و غياب المرونة و النجاعة و ضعف الآداء و إنعدام التحفيز و غياب الحراك الوظيفي. - غياب خطة إستراتيجية في المجال البيئية تكون إطارا لتدخلات مختلف الفاعلين في القطاع - منظومة قانونية في المجال البيئي غير متكاملة و مشتتة تتميز بتعدد النصوص و قلة فاعليتها . - عديد الإمكانات و الآليات المالية المتاحة على المستوى الدولي و الإقليمي غير مستغلة بالنجاعة المطلوبة.	- تطوير و تحيين النصوص القانونية المتعلقة بضبط مشمولات الوزارة و المصالح الخارجية و تنظيمها الهيكلي - تركيز هياكل إدارية على المستوى المركزي تعنى بالتصور و البرمجة و التخطيط و الإستشراف و اليقضة الإستراتيجية ووضع السياسات و التقييم و المتابعة - مزيد التنسيق مع الوزارات و الهياكل العمومية الأخرى و تشريك مختلف الأطراف ذات العلاقة في المجال البيئي - تعصير التصرف في الموارد البشرية من خلال تكريس المرونة و النجاعة في التصرف و التشجيع على الحراك الوظيفي و إعادة النظر في توزيع الأعوان بين الإدارات بطريقة مدروسة و علمية بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة . - تدعيم دور الهياكل الإستشارية و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى . - تدعيم الخلية المكلفة بالعمل الجمعياتي ووضع خطة على المدى الطويل واضحة المعالم تحدد الدور الذي تقوم به الجمعيات في المجال البيئي. - التسريع في نسق المسار المتعلق بإعداد مجلة البيئة و تجاوز الصعوبات و العراقيل التي عطلت هذا المسار . - ضرورة إستغلال كل الإمكانيات و الفرص المتاحة لجلب التمويلات و الإستثمارات في مجال البيئة و التنمية المستدامة. - إستغلال التطبيقات المعلوماتية المتوفرة بالنجاعة المطلوبة و تطوير تطبيقات جديدة تستجيب لحاجيات الوزارة الحالية و المستقبلية . - دعم المصالح المكلفة بالاعلامية بالموارد البشرية -تخصيص الموارد المالية اللازمة لإنجاز مشاريع الرقمنة -إنخراط جميع قادة الإدارة في برامج الرقمنة